_ عامر القيسي

كتابة على الحيطان

جريمة النخيب

مسؤولية من؟

جريمة النخيب المأساوية التي راح ضحيتها ٢٢

مواطنا عراقيا بطريقة بشعة تدلل أن الفاعلين لا دين

لهم ولا ضمير ، وقبلهم الذين اغتالوا هادي المهدي

برصاصة غادرة ، والذين سبقوهم وامتدت أياديهم

القذرة الى الرجل النبيل كامل شياع . اغتيالات بالكاتم

وبالاختطاف وب "عينى عينك " أمام الناس ومفارز

الشرطة . كل هذه الجرائم لا هم لها سوى اشعال

الحرائق بما تبقى من العراق والاجهاز عليه حتى

الرمق الاخير . ربما لا احد يختلف مع هذا الرأي ،

، لكن الحقيقة الأكيدة ان السياسيين وتحديدا الطبقة

المتصدية للعملية السياسية منذ التغيير ، تتحمل كامل

المسؤولية السياسية والاخلاقية على ما جرى ويجري

للشعب العراقى ، من خلق الازمات الى اطالة عمرها

الى جلبها من الخارج واقحامها في المعادلة السياسية

الى الخطابات التى تشم منها رائحة الطائفية وهي

تزكم الأنوف! ولولا التشرذم السياسي والصراعات

التافهة على السلطة والتكالب على سرقة المال العام

لما تجرأ احد على ان يرتكب جريمة من طراز جريمة

ليتفضل السادة في كتلنا السياسية ليفرحونا ويقولوا

لنا على اي شيء لم يتقاتلوا ويتصارعوا ، اي قانون

اتفقتم عليه دون ان ندفع الثمن في الشيارع حتى

تستريح قلوبكم وتطمئن مصالحكم الى ان كل شيء

عال العال ، وان الكراسي قد وزعت والجيوب قد

ليتفضلوا ويقولوا لنا ، لماذا يدفعون البلاد الي

الهاوية بالتهديدات مرّة وبالتوجه نحو حكم الاستبداد

والصوت الواحد مرّة اخرى ، وباستعراض العضلات

المصيبة أن أحدا لا يجيب،جريمة مثل ما حصل في

النخيب، في اي بلد في العالم المتحضر تسقط حكومة

وتقيم الدنيا ولا تقعدها ، فيما راحت طبقتنا السياسية

تتبادل الاتهامات عن السبب والمسبب ، الغريب ان

معظم الاتهامات خرجت من كم الطائفية المقيتة ،وراح البعض يبحث عن الثأر خارج القانون ،والسبب ان

احدا لم تعد له ثقة بالحكومة ، فالقتلة قد افرج عنهم بعد حكم بالاعدام ، والقتلة يهربون ويهربون من السجون بحفنة دولارات او بتواطؤات سياسية ،

والقتلة سيغادرون زنازينهم بعد حين الى عالم حرية الجريمة بعد تنفيذ قانون العفو سيئ السمعة والصيت !! والفاسدون ينهبون خلف جدران الحصانات

المتنوعة الاسماء والاشكال لا ينتظرون عقابا . لان

اسماء الفاسدين كبيرة وعند جهينة والقاضى رحيم

النخيب ولا العبث بالبلاد طولا وعرضا دون رادع.

الأحزاب الحاكمة تتحفز للسيطرة على مفوضية الانتخابات

مجلس النواب يبدأ باختيار لجنة خبراء لاستبدال الهيئة "المستقلة"

□ بغداد/ المدى

مع بدء مجلس النواب بتشكيل لجنة متفرعة عنه تتولى وضع الضوابط لتشكيل مفوضية عليا جديدة للانتخابات بديلا عن المفوضية الحالية التي تنتهي مهامها في نيسان من العام المقبل، انطلقت أولى الإشارات باندلاع صراع ضار لضمان النفوذ في المفوضية الجديدة لضمان الفوز في الانتخابات النيابية والمحلية.

فقد أفاد النائب عن ائتلاف دولة القانون علي الحسيني في تصريح لـ"المدي" أمس بان جميع الكتل السياسية، لاسيما قياداتها، تعمل منذ الأن "بكافة الوسائل المشروعة وغير المشروعة" للانتخابات المقبلة، ويدخل ضمن ذلك المسعى للسيطرة على لجنة الخبراء التي ستشرف على اختيار مجلس المفوضين، وبالتالى سيكون هذا المجلس خاضعا للمحاصصة الحزبية الموجودة في اغلب مفاصل الدولة، وإذا ما حصل ذلك، فمن شأنه أبعاد الانتخابات القادمة عن الحيادية وقد يسفر عن فوز ذات الكتل الموجودة اليوم من خلال محاباة أعضاء مجلس المفوضين للكتل كلا حسب انتمائه.

وبالرغم من ان الحسيني يعرب عن امله في ان تخرج هذه اللجنة من المحاصصة لكنه يتوقع حدوث العكس، بالقول "مازلنا نعيش المحاصصة السياسية في كافة مجالات الدولة وان واقع الحال ينذر بعدم مهنية اللجنة التي ستشكل ولكن هذا لا يعنى الاستسلام للواقع وعلى النواب الوطنيين العمل بجهد حتى تفشل قيادات الكتل السياسية من السيطرة على الانتخابات القادمة.

وفشل الائتلاف الذي يقوده رئيس الحكومة وينتمى اليه الحسنى بحجب الثقة عن مفوضية الانتخابات في تموز الماضي، حيث منحها مجلس النواب الثقة مجددا بعد عدة جلسات استجواب تمت بطلب من النائدة عن دولة القانون حنان الفتلاوي التي اتهمت جميع الكتل السياسية التي لم تقف معها

بالتصفيق للفساد، الأمر الذي سبب خلافا داخل التحالف الوطني، أعلن على اثره نواب في كتلة الأحرار الصدرية وقف مفاوضتها مع

عن تصريحات الفتلاوي.

من جانبه قال رئيس المفوضية فرج الحيدري لوكالة كردستان للأنباء إن امفوضية الانتخابات كانت قد خاطبت مجلس النواب بضرورة التحرك لتشكيل مفوضية جديدة للانتخابات مع قرب انتهاء الفترة القانونية لعمل المفوضِية الحالية".

و أضاف أن "مجلس النواب حسب المعلومات

وأوضىح الحيدري أن "المفوضية أبلغت دولة القانون الى حين تقديم الأخير اعتذار

المفوضية التي ستنتخب لاحقاً"

من عملية تأخير تشكيل المفوضية الجديدة، مبينا أن أعضاء المفوضية الحالية لهم الحق

عقد اجتماعا أمس لبحث آليات تشكيل اللجنة ووضع الضوابط لانتخاب مفوضية جديدة

مجلس النواب بضرورة ان يكون انتخابات المفوضية الجديدة قبل انتهاء الفترة القانونية للمفوضية الحالية كي تتولى شرح تفاصيل عمل المفوضية التي تحتاجها وكان الحيدري حذر مطلع الشهر الحالى،

في الترشيح مرة أخرى، موضحا حينها ان مجلس النواب لم يتخذ أية خطوات عملية لتشكيل مفوضية جديدة للانتخابات"، مبينا أن "المفوضية الحالية قدمت رسالة تحث فيها المجلس للإسبراع بتشكيل مفوضية

جديدة قبل نهاية عمل الحالية ليتسنى لها تدريب العناصر الجديدة"، متابعا أن "هناك عددا من القضايا تجب دراستها ومنها عدد العاملين فيها وطبيعة الترشيح لها وتمثيل المكونات"، محذراً من "التأخير في تشكيلها لوجود استحقاقات انتخابية قادمةً ".مؤكدا أن"المفوضية الحالية مستعدة للاستمرار

في عملها لولاية أخرى اذ طلب منها مجلس النُّواب ذلك"، منوها أن "أعضاء المفوضية الحالية لهم الحق في الترشيح مرة أخرى

المستقلة وتتبع مجلس النواب مباشرة، والأخير اختار أعضاء مجلس المفوضين الحالي في عام ٢٠٠٧. وتشكلت المفوضية العليا المستقلة

انتهاء عمل المجلس السابق.

للمفوضية الجديدة

ومفوضية الانتخابات من الهيئات العراقية

للانتخابات التي يترأسها فرج الحيدري بعد انتهاء الانتخابات التي جرت عام ٢٠٠٥ بعد

دولة القانون منزعج من زيارة البخيت إلى كردستان

شوان: رئيس الوزراء الأردني لم يكن أول مسؤول عربي يزور الإقليم

نواب كربالاء يطالبون الرئاسة بالمصادقة على إعدام الإرهابيين التيار الصدري يتهم القوات الأميركية وأجندة دولية بالوقوف وراء مجزرة النخيب

□ كربلاء/ المدى

طالب أعضاء في مجلس النواب عن محافظة كريلاء رئاسة الجمهورية بالمصادقة على أحكام الإعدام بحق مرتكبي جرائم القتل الطائفي، وفيما اتهم قيادي في التيار الصدري القوات الاميركية بالوقوف وراء تنفيذ عملية مقتل مسافرين في قضاء النخيب يوم امس لإبقاء جزء من قواتها في العراق، اشار قيادي في ائتلاف دولة القانون الى ان التصريحات الطائفية لبعض السياسيين تقف وراء تأجيج الوضع الامنى بالبلاد، معتبرا ان عمليات القتل الطائفية تهدف الى إعادة العراق الى أتون الحرب الأهلية التي عصفت به خلال العام

وقال النائب في ائتلاف دولة القانون رياض غريب خلال المؤتمر الصحفّى ان "كتلة كربلاء النيابية ستعمل على التسريع بالقبض على مرتكبي جريمة النخيب والاسراع

بالحكم عليهم".مبيناً أن "هدف الجماعات المسلحة كان تأجيج

أحكام الإعدام الصادرة بحق المدانين بالعمليات المسلحة"، لافتا الى أن "حصول مدانين على عفو من الأحكام سيؤدي الى وقوع جرائم اكبر من جريمة النخيب مستقبلاً". وحول قانون العفو العام المزمع إصداره في مجلس النواب، أشار احد أعضاء التحالف الوطني عن حزب الفضيلة الإسلامي الى أن العفو العام لا يشمل الجماعات المسلحة الملطخة أيديهاً

وقال محمد الهنداوي خلال المؤتمر ان "قانون العفو العام لا يشمل الجماعات الملطخة أيديها بدماء الأبرياء"، مضيفا ان مرتكبي جريمة عرس الدجيل حكم عليهم بالإعدام وسيتم

. الفتنة الطائفية التي سرعان ما خبت نارها في العراق بسبب الوعى والنضوج السياسي" وطالب غريب، رئاسة الجمهورية بالإسراع في التوقيع على

الحكم على منفذي جريمة النخيب بالعقوبة نفسها". وأضاف

رئيس الجمهورية بالتوقيع على أحكام الإعدام، وفي حال عدم قدرته على التوقيع، ستتم إناطة المهمة الى نائبه خضير الخزاعى الذي أبدى استعداده الكامل لتولى مسألة التوقيع على أحكَّام الإعدام". من جهته، بيِّن عضو التحَّالف الوطني في مجلسِ النواب العراقى جواد الحسناوي أن "عملية قتل ٢٢ مسافراً في قضاء النحيب لا تخرج من كونها أجندة أميركية ومخابرات بعض الدول التي لا تريد للعراق الاستقرار"،

الهنداوي أن "لجنة الضحايا والسجناء السياسيين طالبت

الأميركية من العراق، وتطبيق الاتفاقية الأمنية الموقعة بين بغداد وواشنطن التي لا تسمح ببقاء اي قوة على الارض العراقية بعد نهاية هذا العام". وكانت جماعات مسلحة يشتيه بانتمائها لتنظيم القاعدة نفذت عملية قتل ٢٢ مسافرا عراقياً من محافظة كربلاء في قضاء النخيب وهي العملية الثانية من نوعها في المنطقة بعد حادث

مشيرا الى ان "التيار الصدري سيطالب بشدة خروج القوات

القاعدة. وفي صعيد متصل، رد النائب عن ائتلاف العراقية كامل الدليمي، على الدعوات البرلمانية التي تطالب بترسيم الحدود بين محافظتي كربلاء والانبار، ومنها إرجاع منطقة النخيب للأولى، قائلاً: ان البلاد ليس بحاجة الى خلق نزاعات جديدة حول منطقة النخس. وأضاف الدليمي أمس الأربعاء: على النواب المطالدين بترسيم

مقتل ٦٠ حاجا عراقيا عام ٢٠٠٨ على يد عناصر من تنظيم

الصدود بين كربلاء والأنبار، الأجدر بهم المطالبة بترسيم حدود العراق مع دول الجوار، مبيناً أن من يؤمن بوحدة العراق، لا يرى بين المحافظتين او المحافظات الأخرى حدودا. وشدد النائب عن العراقية، على أن العراق ليس بحاجة الى خلق نزاعات جديدة، بشأن امور داخل البلاد ومنها ترسيم الحدود الداخلية، وسيما المتعلقة بمنطقة النخيب، متسائلا: هل مشكلة العراق حاليا من الوضع الامنى والخلافات السياسية متوقفة على ترسيم الحدود الداخلية؟.

القتلة هم القتلة في كل مكان وزمان ، لكن السبب في الجريمة أو الجرائم التي ترتكب في هذه البلاد تتحمل مسؤوليتها الطبقة السياسية الحاكمة المتنفذة والتي تقول انها مهمشة والذين ينتظرون أكل الفتات !!

العكيلى الخبر اليقين!!

لا تتوقعوا ان يكف القتلة عن القتل والتدمير والاغتيالات لذلك فالكرة منذ زمن بعيد في ملعب سياسيينا الذين الهتم صراعات المناصب والشروة وتركوا الساحة للقتلة والمجرمين!!

ريسيان: الحكومة لم تتابع مطالب

■ أكد نائب عن كتلة الأحرار الصدرية أن " الحكومة لم تضع حتى الآن اَلية لتطبيق مطالب زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر الثلاث " مؤكدا حق الشعب في التظاهر ضد الحكومة".



وقال عبد الحسين ريسان ان " الحكومة على الرغم من قبولها وموافقتها بتلبية المطالب والشبروط الشلاث التي أعلن عنها الصيدر ، لكن حتى الأن لم تحدد ألية

وأضاف ريسان في تصريح له أمس أن " الحكومة إذا أخفقت في تلبية تلك المطالب المشروعة فإن من حق الشعب ان يتظاهر ضدها للمطالبة بحقوقه".

طيفور: رحيل حكمت خسارة للفن العراقي

■ عزى النائب الثاني لرئيس مجلس النواب عارف طيفور الفنانين العراقيين بوفاة الفنان التشكيلي محمد غني حكمت . وقال طيفور في بيان له أمس " بحزن كبير وألم عميق نقدم التعازي



والمواساة للفنانين العراقيين والنخب المثقفة بوفاة الفنان التشكيلي والأكاديمي المعروف النحات محمد غنى حكمت". وأضاف نائب رئيس البرلمان أن " الفن العراقى خسر مبدعا عظيما ورائدا للفن التشكيلي وكان بحق كبير في إنسانيته وعطائه وسيبقي في ذاكرة الأجيال"، مشيرا الى أن "عزاءنا اليوم بطلابه الذين تتلمذوا على يديه أملين أن يكملوا المشوار تخليداً لذكراه".

الأسدي: يجب مراجعة عضوية التحالف

■ دعا النائب عن ائتلاف دولة القانون خالد الاسدي التحالف الوطني إلى مراجعة عضوية بعض الأعضاء الذين يحملون أجندات تتقاطع مع أجندة التحالف.وقال الأسدي في تصريحات صحفية أمس الأربعاء إن ً على التحالف الوطنى ان يراجع عضوية



رأي التحالف الوطني ولديهم أجندة تتقاطع مع أجندته". وكان النائب المستقل في مجلس النواب صباح الساعدي قد اتهم خلال مؤتمر صحفي عقده السبت الماضى في البرلمان رئيس الوزراء نوري المالكي بأنه ينتهج نفس نهج صدام حسين وينتهج دكتاتورية الشخص من خلال

بعض الأعضاء الذين لا ينسجمون مع

□ بغداد/ المدى

استغرب ائتلاف الكتل الكردستاندة موقف ائتلاف دولة القانون المنتقد لزيارة رئيس الوزراء الأردنى معروف البخيت إلى إقليم كردستان، فيما نفى، عضو في التحالف الوطني أن يكون اعتراض الحكومة على الزيارة امتدادا للخلافات بين حكومتي الإقليم والمركز، إلا انه اتهم عمان باحتضان الإرهابيين واعتبر انها تتجاهل بغداد بزيارة عاصمة

وقال النائب الكردستاني شوان محمد

طه ان زيارة البخيت لم تكن الزيارة الأولى لمسؤول عربي الى الإقليم ولن تكون الأخيرة، موضّعا في اتصال هاتفي مع "المدى" أمس "يبدو ان الأصوات الرافضة للزيارة التي صدرت من بعض أعضاء دولة القانون تأتي لتعزيز الخلافات بين المركز والإقليم"، معتبرا إياها جزءا من الاتجاه للتفرد بالسلطة، وقال "حدثت زيارات سابقة لمسئؤولي المنطقة الى الإقليم وان المركز ودولة القانون لم تعترض نهائيا عليها لكنهم في الوقت الحالي يسعون لإيقاف عجلة التقدم السياسي وان هُناك أطرافا في ائتلاف رئيس الوزراء يستهدفون العلاقات الإستراتيجية بين جمهوري التحالف الوطنى وائتلاف الكتل الكردستانية إلا أنهم لم ينجحوا فى ذلك، مؤكدا أن مثل هذه الزيارات مستمرة ولن تتوقف لما للإقليم من أهمية خاصة لدى دول المنطقة، وان كردستان لن يرفض استقبال الشخصيات المقبولة لدى العراقيين".

إلا أن النائب عن التحالف الوطنى عبد الإله النائلي قال في اتصال هاتفي مع المدى ""، "كان من المفترض برئيس الوزراء الأردني إبلاغ الحكومة الاتحادية قبل زيارته لإقليم كردستان لان هذا الأمر مرتبط بالحكومة الاتحادية ولا علاقة للإقليم به

وتابع قائلا "إن اختلاف وجهات النظر الموجود حاليا بين الإقليم والمركز بخصوص اتفاقيات اربيل وقانون النفط والغاز لا علاقة له بزيارة البخيت، لان الزيارات الرسمية تخضع للأمور البروتوكولية"، موضحا "نحن لا نريد

المشاكل لا مع الإقليم ولا دول الجوار فالحكومة المركزية تعمل جاهدة لأجل تحسين علاقاتها بالمحيط الإقليمي". وانتقد مستشار رئيس الحكومة على

الموسوي، أمس الأول، زيارة رئيس الحكومة الأردنية إلى إقليم كردستان العراق واعتبرها تدخلا في الشأن العراقى، مبينا أن الأردن لم يرجع إلى الحكومة المركزية بخصوص تلك الزيارة.

وقال الموسوي إن "زيارة رئيس الوزراء الأردني معروف البخيت إلى إقليم كردستان العراق ولقاءه المسؤولين في اربيل من دون الرجوع والتنسيق مع

أردني وافتتح خلال الزيارة القنصلية الأردنية في مدينة اربيل، وأكد أن القنصلية ستضم مستشارين وملحقين تجاريين وإعلاميين لتعزيز العلاقات مع إقليم كردستان العراق، فيما أكد رئيس حكومة إقليم كردستان برهم صالح على ضرورة الاستفادة من الخبرات الأردنية

الحكومة العراقية يعد تدخلا في الشأن

وانتقد الموسوي الزيارة الأردنية بشدة، واعتبر أن ذلك "تدخلا غير مقبول".

وكان رئيس الوزراء الأردنى معروف

البخيت قدزار إقليم كردستان العراق الأحد

الماضى ١١ أيلول، على رأس وفد وزاري

الداخلي العراقي".

وكان رئيس الوزراء الأردنى معروف

وتسهيل دخول المواطنين إلى الاردن

عبر مطاري السليمانية واربيل.

البخيت زار، مطلع حزيران الماضي، على رأس وفد اقتصادي العاصمة بغداد في زيارة رسمية لبحث عدد من الاتفاقيات الاقتصادية. وزار رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي خلال تشرين الثاني من العام الماضي، العاصمة الأردنية عمان على رأس وفد ضم عددا من الوزراء والشخصيات السياسية العراقية التقى خلالها العاهل الأردني عبد الله الثانى ورئيس حكومته المقال سمير الرفاعى وبحث معهما العلاقات الثنائية

> يربط ائتلاف الكتل الكردستانية الانتقادات التي تعرض لها من زيارة المسؤول الأردني بالخلافات بين الإقليم والمركز بخصوص عدد من الملفات العالقة



وفى سياق متصل قال النائب عن دولة القانون حسين الأسدي إن "العراق دولة مستقلة كاملة السيادة ولا يحق لأية جهة تجاوزها"، مبينا أنه "كان على الجانب الأردنى وفقا للأعراف والدبلوماسيات إبلاغ الحكومة الاتحادية قبل ذهاب رئيس الوزراء الأردني معروف البخيت لزيارة إقليم كردستان أ. وأضاف الأسدي أن "هذه الزيارة ترسل

تفيد بأن المسؤول الزائر تجاوزها وذهب باتجاه الإقليم لفتح قنصليات وتعاون بين الجانبين في أمور أخرى"، مشدداً على ضرورة أن "تتخذ وزارة الخارجية موقفا قويا يذكر الحكومة الأردنية بان العراق مازال يدفع لها النفط بأسعار تفضيلية لتلتزم بموقف ايجابي منه، لا أن تتجاوز على الحكومة المركزية بهذا الشكل وتتجه إلى إقليم كردستان وطالب النائب عن ائتلاف دولة القانون وزارة الخارجية ايضا بـ"استدعاء السفر

رسائل سلبية تجاه العراق وحكومته،

أو القنصل الأردنى لتوضيح الأسباب التي دعت إلى هذه التصرفات وتحميله رسالة إلى الحكومة الأردنية بان العراق لا يرضى بالتجاوز عليه"، مشيرا إلى أن نظر الحكومة الأردنية إلى العراق على انه منقوص السيادة سيؤثر سلبا على طبيعة علاقة البلدين"

ولفت الأسدي الى أن "الحكومة الأردنية مازالت تحتضن مجموعة كبيرة من الإرهابيين والمطلوبين للقضاء العراقي وخاصة الشخصيات البارزة من عناصر النظام السابق".

وكان عدد من المسؤولين الأردنيين زاروا خلال الفترة المقبلة محافظة اربيل، بهدف توطيد العلاقات وتعزيز التعاون بين الأردن وإقليم كردستان في عديد من المجالات بينها التعليم و الصحة والاقتصاد. ويرتبط الأردن والعراق باتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة وقعت خلال العام ٢٠٠٩ ، ولم تستكمل إجراءاتها الدستورية من قبل الجانب العراقى، وهناك اتفاق مشترك لتزويد الأردن بالنفط الخام بمعدل ١٠ ألاف برميل يوميا تم التوقيع عليه في ٢٠٠٨ وتم تمديده لمدة ٣ سنوات وينتهي في العام الحالي.